جاذبية بدائل الصيرفة الإسلامية كخيار تمويلي لأصحاب الشركات ورجال الأعمال في ليبيا

د. سالم إمحمد كريم، أستاذ مشارك، تمويل ومصارف
الجامعة الاسمرية الإسلامية – كلية الاقتصاد والتجارة
d.salemmk@gmail.com

ملخص الدراسة :Abstract

هدفت هذه الدراسة لقياس مدى جاذبية بدائل التمويل الإسلامي المقدمة من المصارف الإسلامية لرجال الأعمال وأصحاب الشركات في ليبيا، وأهم ما توصلت إليه من نتائج ما أظهرته نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس مدى قبول توليفة بدائل خدمات الصيرفة الإسلامية (مشاركة، مضاربة، الإجارة) ومدى استعداد المستثمرين ورجال الأعمال لقبولها، معنوية النموذج عند مستوى (0.001) مع وجود علاقة طردية جيدة بينهما. وقد أوصت الدراسة بضرورة توجيه المصارف الإسلامية باتجاه تقديم بدائل تمويلية متنوعة تلبي احتياجات شرائح مختلفة من رجال الأعمال وأصحاب الشركات في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، رجال الأعمال، صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية

Abstract of the Study:

This study aimed to measure the attractiveness of Islamic financing alternatives provided by Islamic banks to businessmen and company owner in Libya , the most important results it reached were the result of the multiple linear regression analysis showed to measure the extant of acceptance of the combination of alternatives to Islamic banking services [joint , speculation , leasing] and the extent of willingness of investors and businessmen to accept them , the model is significant at the level of [0.001] with a good direct relationship between them , the study recommended the necessity of directing Islamic bank towards providing diverse financing alternatives that meet the needs of different segments of businessmen and company owners in Libya .

Key words: Islamic Banks, Businessmen, Islamic Finance and investment tools.

1. الإطار النظري للدراسة Theoretical Framework of Study:

1-1 المقدمة Introduction:

يلعب التمويل دوراً هاماً في الرفع المالي للشـــركات ورجال الأعمال في البلدان النامية والمتقدمة على حد السواء، كما يدعم قدراتهم المالية لبلوغ أهدافهم التوسعية وتعزيز قدرتهم على تحقيق الأرباح، وتلعب المصارف على اختلاف أنواعها وتوجهاتها دوراً حيوياً في تقديم الخدمات التمويلية لهم، إلا أن المصـــارف التقليدية بتاريخها الطويل في السوق المصرفي لازالت صاحبة الحصة الأكبر في هدا السوق.

وقد سعت المصارف الإسلامية طيلة ما يزيد عن نصف قرن لإيجاد موطن قدم في سوق الخدمات المصرفية، وجذب جزء من زبائن الســوق المصــرفي من خلال طرح مجموعة من بدائل التمويل والاســتثمار تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية، وفي ليبيا بدأت المصارف التجارية منذ سنة 2008م عبر النوافذ الإسلامية بتقديم خدمة المرابحة كبديل إسلامي يشبه أسلوب المداينة في المصارف التقليدية، وفي سنة 2013م صدر القانون رقم (1) ليحرم التعامل بالفوائد المصرفية أخذاً وعطاءً ليظهر بذلك نوع جديد في السوق المصرفي الليبي وهو المصارف الإسلامية.

هدا وقد صدر مؤخراً القانون رقم (35) لسنة 2023م والذي سمح للمصارف التجارية بالعودة لتقديم الخدمات التمويلية المرتكزة على الفائدة، وهو ما فسره البعض على أنه انتكاسة في مجال العمل المصرفي الإسلامي، وفسره البعض الآخر على أنه إخفاق للمصارف الإسلامية من خلال ما تقدمة من بدائل تمويلية لزبائن السوق المصــرفي الليبي، وهدا قد يوحي بوجود ضــغوط مارســها رجال الأعمال وأصــحاب الشــركات على السـلطة التشريعية لإصدار هدا التعديل ما يوفر لهم المرونة في الاختيار بين الخدمات التقليدية والإسلامية.

1-2 خلفيات المشكلة Backgrounds of Problem:

شــهدت ليبيا تحولاً هاماً منذ منتصــف التســعينيات من القرن الماضــي بالانتقال من الاقتصــاد الموجهة الي اقتصــاد الســوق، مع إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص من خلال ســن مجموعة من التشــريعات، لخدمة هدا التوجه للدولة ترتب عليه تنامي دور رجال الأعمال والشركات الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية ودعم نمو الاقتصاد الوطني.

ففي سنة 2001م وبموجب القرار رقم (815) أسست الدولة الليبية صندوق التحول للإنتاج والذي استهدف العاملين بالقطاع العام، وكذلك شريحة البطالة في السوق الليبي، ليقدم تسهيلات تمويلية لتأسيس الشركات ودعم المستثمرين الأفراد من خلال المخصصات المرصود له من الميزانية العامة للدولة، بتكاليف تمويلية محدودة جداً، ومن أبرز مهام الصندوق تقديم التمويل للمشروعات الإنتاجية والخدمية في ليبيا، وتغطية ما نسبته 70% من الضمانات المطلوبة من قبل المؤسسات المالية المحلية لمنح الائتمان.

كما تم تأسيس البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وفقاً للقرار رقم (845) لسنة 2007م، والذي هدف لتقديم الدعم لهدا النوع من المشروعات انطلاقا من دورها المهم في دعم التنمية الاقتصادية في ليبيا، كما أنشأت حاضنات الأعمال وفقاً للقرار رقم (846) لنفس السنة ومن مهامه توفير الضمانات للمشروعات المتوسطة والصغيرة، بواسطة المؤسسات المالية العاملة في السوق الليبي (نورالدين وآخرون، 2017، ص 11-12).

3-1 مشكلة الدراسة Research Problem:

بعد الإطلاع على الدراسات العلمية السابقة ذات الارتباط بموضوع الدراسة، والاطلاع على خيارات المصارف الإسلامية في مجال التمويل والاستثمار الخاصة بما يلبي احتياجات الشركات ورجال الأعمال في ليبيا، وبنظره فاحصة لعلاقة رجال الأعمال وأصحاب الشركات في ليبيا بالمصارف الإسلامية حديثة العهد بالسوق المصرفي الليبي، وما توفره من بدائل تمويلية نلاحظ وجود عزوف من طرفي العملية التمويلية وهي المصارف الإسلامية من جهة والتي اقتصرت خدماتها على المرابحة، ورجال الأعمال وأصحاب الشركات من جهة أخرى عن التعامل مع بعضهم البعض في مجال التمويل والاستثمار، وهدا ما قاد السلطة التشريعية في ليبيا موخراً لإصدار القانون رقم (35) لسنة 2023 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2013 بخصوص منع المعاملات الربويه.

عليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في مدى قدرة المصارف الإسلامية العاملة بالسوق المصرفي الليبي على طرح بدائل تمويلية تكون قادرة على جذب رجال الأعمال وأصحاب الشركات في ليبيا للتعامل مع بدائل الصيرفة الإسلامية بديلاً مقبولاً للتمويل الربوي التقليدي.

ويمكن طرح مشكلة الدراسة في شكل التساؤل التالي:

ما مدى قدرة الجذب التي تمتلكها صيغ الصيرفة الإسلامية على التعامل مع رجال الأعمال وأصحاب الشركات في مجال التمويل والاستثمار بليبيا؟

4-1 فرضيات الدراسة Research hypotheses:

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة سببية ذات دلاله إحصائية بين توليفة خدمات الصيرفة الإسلامية (المشاركة، والمضاربة، والإجارة المنتهية بالتمليك) ومدى استعداد رجال الأعمال والمستثمرين لتبني وقبول هذه الخدمات بديلاً للخدمات التقليدية.

الفرضيات الفرعية

1-هناك علاقة سببية ذات دلاله إحصائية بين خدمة المشاركة كبديل مصرفي إسلامي وقبول رجال الأعمال والمستثمرين الليبيين لها.

2-هناك علاقة سببية ذات دلاله إحصائية بين خدمة المضاربة كبديل مصرفي إسلامي وقبول رجال الأعمال والمستثمرين الليبيين لها.

3-هناك علاقة سببية ذات دلاله إحصائية بين خدمة الإجارة المنتهية بالتمليك وقبول رجال الأعمال والمستثمرين الليبيين لها.

5-1 أهداف الدراسة Research Objectives:

هدفت هده الدراسة إلى ما يلي:

1–تبيان درجة الجذب التي تتمتع بها أدوات التمويل والاستثمار الإسلامية التي تتبناها المصارف الإسلامية، والتي تمثل جوهر عملها المصرفي من منظور رجال الأعمال وأصحاب الشركات في ليبيا.

2–التعرف على مدى استعداد رجال الأعمال وأصحاب الشركات بالقطاع الخاص في ليبيا، لتبني خيارات الصيرفة الإسلامية بديلا عن الخدمات المصرفية التقليدية التي اعتادوا على التعامل بها مع المصارف التجارية الليبية.

3–تحديد أهم صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي ملائمة للمستثمرين ورجال الأعمال في ليبيا ضمن خيارات الصيرفة الإسلامية والتي تقدمها المصارف الإسلامية العاملة في السوق المصرفي الليبي.

4–تقديم توصيات علمية مرتكزة على الاحتياجات الفعلية التي تلبى تطلعات الفئة الأكثر تأثيراً في السوق المصرفي الليبي ووضعها أمام واضعي السياسات المالية والنقدية وأصحاب القرار في المؤسسات المصرفية الليبية.

6-1 أهمية الدراسة Research Importance:

1–الوقوف على مدى استعداد رجال الأعمال وأصحاب الشركات الخاصة في ليبيا للتعامل بخيارات الصيرفة الإسلامية بديلاً عن الخدمات التقليدية التي اعتادوا التعامل بها ضمن حزمة الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية.

2–تسليط الضوء على أكثر صيغ الصيرفة الإسلامية جذباً لرجال الأعمال وأصحاب الشركات في السوق المصرفي الليبي، بما يخدم واضعي السياسات المصرفية في الإدارات العليا للنظام المصرفي في فهم تطلعات هده الشريحة من الزبائن وتلبية احتياجاتها بما يعزز تنافسية المصارف الإسلامية.

3–معرفة مستوى ودرجة الإقبال التي يبديها رجال الأعمال وأصحاب الشركات تجاه خدمات المصارف الإسلامية، ومدى استعداد هده الأخيرة لتقديم الخدمات المصرفية التي تتماشى مع احتياجاتهم التمويلية والاستثمارية.

7-1 منهجية الدراسة Research Methodology:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي الاستقرائي معتمده في ذلك على تصميم استمارة استبيان لجمع البيانات حول متغيرات الدراسة، ومن تم توزيعها على عينة الدراسة بهدف استقراء أراء ووجهات نظر العينة حول خدمات الصيرفة الإسلامية الموجهة لرجال الأعمال وأصحاب الشركات في السوق الليبي، ثم تحليل بياناتها وفقا للمنهج الوصفي التحليلي حتى نصل إلى النتائج المرجوة من اجل تشخيص مشكلة الدراسة بشكل علمي رصين، كما اعتمدت الدراسة على عدداً من المراجع البحثية ذات الصلة من رسائل وبحوث علمية و أوراق بحثية متعلقة بموضوع الدراسة بما يعزز القيمة العلمية لنتائج الدراسة.

8-1 حدود البحث Research Limitations:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة بمدينة طرابلس الليبية بينما تمثلت الحدود الزمنية لها في الفترة الزمنية التي وزعت فيها استمارات الاستبيان على عينة الدراسة في النصف الأول من سنة 2024م.

9-1 الدراسات السابقة Literature Review:

استناداً للدراسة المسحية التي قام بها الباحث لأدبيات التمويل والمصارف لاحظ شح كبير في الدراسات التي تناولت موضوع الورقة حيث كانت أغلب الدراسات تتناول تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة من قبل المصارف الإسلامية، وحيث أن أصحاب الشركات ورجال الأعمال ينصب جزء كبير من استثمارهم على إنشاء

هدا النوع من المشروعات الاستثمارية، فقد أستأنس الباحث بفكرة إسقاط وربط ما تم تناوله من دراسات بحثية في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة كأساس يمكن القياس علية في تفسير المشكلة البحثية للورقة وتقديم إضاءات بحثية يمكن الاسترشاد بها من قبل العاملين في السوق المصرفي الليبي بما يخدم أهم شريحة من زبائنهم، ومن أهم الدراسات التي اطلع عليها الباحث:

دراسة أبو الهيجاء (2007):

هدفت الدراسة الي بيان مدى تبني صيغة التمويل بالمشاركة من قبل المصارف الإسلامية الأردنية في الواقع التطبيقي بالسوق المصرفي الأردني، مع السعي لابتكار آليات تحد من المعوقات التي تحول دون تقديمها كخدمة مصرفية إسلامية بالسوق الأردني، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة محدودية استخدام صيغة المشاركة كأداة تمويل من قبل المصارف الإسلامية، نظراً لارتفاع مخاطرها وكثرة المعوقات التي تحد من التوسع في تقديم هده الخدمة المصرفية، ومن أبرز ما أوصت به الدراسة حث المصارف الإسلامية على التوسع في خدمة التمويل بالمشاركات كونها الأقرب للشريعة الإسلامية، وتساهم بشكل مباشر في دعم الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي، وخلق قيمة مضافة للاقتصاد القومي.

دراسة الدعاش وآخرون، (2014):

سعت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور المصارف الإسلامية في تقديم التمويل للمشروعات المتوسطة وصغيرة الحجم، وإبراز خصوصية أدوات التمويل الإسلامي التي تقدمها المصارف الإسلامية بديلاً للخدمات الربويه لأصحاب هذه المشروعات، وابرز ما توصلت إليه الدراسة ضعف ومحدودية حجم التمويل الذي تقدمه المصارف الإسلامية العاملة في الأردن لهدا النوع من المشروعات، واقتصاره على صيغة المرابحة للأمر بالشراء تليها المشاركة المنتهية بالتمليك، كما أوضحت الدراسة بأن الضمانات المطلوبة والأساليب الإجرائية حالة دون منح

التمويل لها، وأكدت الدراسة على ضرورة تنويع أدوات التمويل الإسلامي وخصوصاً تلك التي تقوم على تقاسم المخاطر والأرباح.

دراسة لدرع،(2014):

حاولت هذه الدراسة إبراز الدور الذي تقوم به المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية للبلد، وقد ركزت الدراسة بشكل أساسي على صيغة الإجارة، وتقييم تجربة مصرف البركة الجزائري في توظيف هذه الخدمة المصرفية الإسلامية لتمويل هدا النوع من المشروعات، ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة من نتائج أن مخاطر هذه الصيغة أقل من مثيلاتها من البدائل الإسلامية، ومرد ذلك الي أن ملكية الأصل المستأجر تبقى للشركة أو المؤسسة المؤجرة، وهو ما يحد من الحاجة لوجود ضمانات إضافية، الي جانب مستوى المرونة العالي من خلال ربط دفعات الإجارة بالتدفقات النقدية التي يولدها استخدام الأصل المستأجر، أما أبرز ما أوصت به الدراسة ضرورة قيام المصارف الإسلامية العاملة بالجزائر بحملات ترويجية للتعريف بهذه الخدمة ودورها في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

دراسة الدماغ، (2015):

هذه الدراسة تناولت بالبحث والتحليل التطبيقات المعاصرة لصكوك الإستصناع، ومدى أهميتها كأداة تمويلية واستثمارية تلبي احتياجات زبائن المصارف الإسلامية بالمجال العقاري في ظل ضعف المعرفة المجتمعية لحقيقة هذه الأداة التمويلية، وتوصلت الدراسة الي أن غياب الإطار القانوني المنظم للتعامل بصكوك الإستصناع بالسوق العقاري الفلسطيني، وفي المقابل وبالرغم من حداثة العهد لهذه الخدمة المصرفية بالسوق المصرفي الفلسطيني إلا أنها نجحت في تعبئة

الموارد المالية اللازمة لتمويل المشـروعات العقارية هناك، ووجهة الدراسـة بضـرورة العمل على تطوير لبيئة القانونية المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي وتدريب الكوادر البشرية العاملة بالسوق المصرفي الفلسطيني.

دراسة طاشكندي، (2016):

ركزت هذه الدراسة على محددات التمويل بالمشاركة بالنسبة للمصارف الإسلامية العاملة في السوق المصرفي بدول مجلس التعاون الخليجي، وقد أستخدم الباحث بيانات 24 مصرفاً إسلامياً مثلت عينة البحث، وزعت على أساس جغرافي ضم خمسة دول خليجية باستخدام نموذج تحليل السلاسل الزمنية المقطعية للفترة من 2005 – 2016، ومن أهم ما قدمته من نتائج وجود تأثير إحصـائي موجب لمتغير التضـخم، وفي المقابل أظهرت عدم وجود أي أثر لمتغير الحوكمة في المتغير التابع للدراسـة ألا وهو التمويل بالمشـاركات، وأكدت الدراسـة على ضـرورة تدخل المصـرف المركزي بوضـع سـقف للتمويل بصـيغ المُداينة المشـابهة للتمويل الربوي، وتحفيز المصارف على استخدام الصيغ البديلة كالمشاركة والإجارة و الإستصناع.

دراسة داريه (2019):

هدفت هذه الدراسـة لإبراز إسـهامات المصـارف الإسـلامية الأردنية في تحفيز ودعم النمو الاقتصـادي، وخلق قيمة مضـافة للاقتصـاد القومي، وأهم ما خلصـت إليه الدراسة أن المصـارف الإسـلامية في الأردن لازالت غير قادرة على القيام بدورها التنموي في تعزيز ودعم التنمية الاقتصـــادية، بما يتطابق مع الأهداف التي تســـعى المصارف الإسلامية لتحقيقها، لاقتصارها على الصيغ الأعلى ضماناً في تحقيق الهدف الربحي للمصرف وهي المرابحة، وأكدت الدراسـة على ضـرورة عمل هذه المصـارف على ابتكار وتبني خدمات مصـرفية تقدم التمويل اللازم للمشاريع والشركات بشكل أكثر فاعلية، بما يدعم مؤشرات التنمية الاقتصادية بالأردن.

دراسة أوصيله وعقيل، (2020):

تناولت الدراسة بالبحث معوقات تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة التي تواجه نوافذ الصيرفة الإسلامية بالمصارف التجارية الليبية في تمويل هدا النوع من المشروعات، وتبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص مشكلة الدراسة، وتوصلت الدراسة الي عدداً من النتائج من أهمها وجود قصور لدى هذه المشروعات يحول دون التوسع في تمويلها بأدوات التمويل الإسلامي، متمثلاً هدا القصور في عدم قدرة المشروعات المتوسطة والصغيرة على تقديم الضمانات اللازمة لمنح التمويل المطلوب من قبل المصرف، الي جانب عدم التزامها بمسك السجلات المحاسبية الضرورية لتحديد وتقييم المركز المالي لها، وقد أوصت الدراسة بضرورة تأسيس مراكز معلوماتية توفر قاعدة بيانات كفؤه حول هذه المشروعات، تكون مرجعاً للمصارف في تقييم وضعها المالي وسلامة مركزها الائتماني، بهدف الحد من مخاطر التمويل لهدا النوع من المشروعات.

دراسة محمد وشعيب، (2022):

سعت هذه الدراسة لتشخيص وقياس الدور الذي تلعبه المشروعات المتوسطة والصغيرة في دعم التنمية الاقتصادية في ليبيا، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن أبرز ما أشارة إليه الدراسة في نتائجها محدودية القروض والتسهيلات التمويلية الموجهة للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وهو ما دفع أصحاب هذه المشاريع للاعتماد على مواردهم الذاتية وحرمهم من فرص التمويل الإضافي بغرض التوسع، وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات منها، مطالبة المؤسسات

المالية العامة والخاصة بدعم هدا النوع من المشروعات بتقديم التمويلات المالية لها، لما لها من دور في دعم التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل الجديدة وتحجيم البطالة وسد جزء من حاجة السوق المحلي من السلع والخدمات.

دراسة أبوراوي، (2022):

بحثت الدراسة في أدوات تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وأهم المحددات التي تحول دون تمويلها من قبل المؤسسات المالية والمصرفية، ومن أبرز ما خلصت إليه الدراسة من نتائج، ارتفاع مخاطر تمويل هدا النوع من المشروعات مما يجعل نوع من الإحجام والعزوف من المصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراته عن تمويلها، الي جانب عدم ميل أصحاب هذه المشروعات لاستخدام صيغ التمويل الإسلامي التي تقدمها المصارف، أما عن أهم ما أوصت به الدراسة إنشاء حاضنات الأعمال التي تلعب دور في الجمع بين أصحاب هذه الشركات والمصارف الممولة.

دراسة عبد الكافي وتهاني، (2023):

وقد هدفت الدراسة لتسليط الضوء على تمويل المصارف الإسلامية العاملة في السوق المصرفي الليبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بخدمة المرابحة، ومن أهم ما أشارة إليه الدراسة أن صيغة المرابحة كخدمة مصرفية إسلامية قصيرة الآجل، هي الأكثر تفضيلاً من قبل المصارف عينة الدراسة عند تقديم التمويل لهذه المشروعات، ومن أهم ما أوصت به ضرورة التوسع في الدراسات

الأكاديمية حول دور الائتمان المصـــرفي في تمويل هدا النوع من المشـــروعات بما يخدم التنمية الاقتصادية في ليبيا.

(نمـوذج الدراسـة)

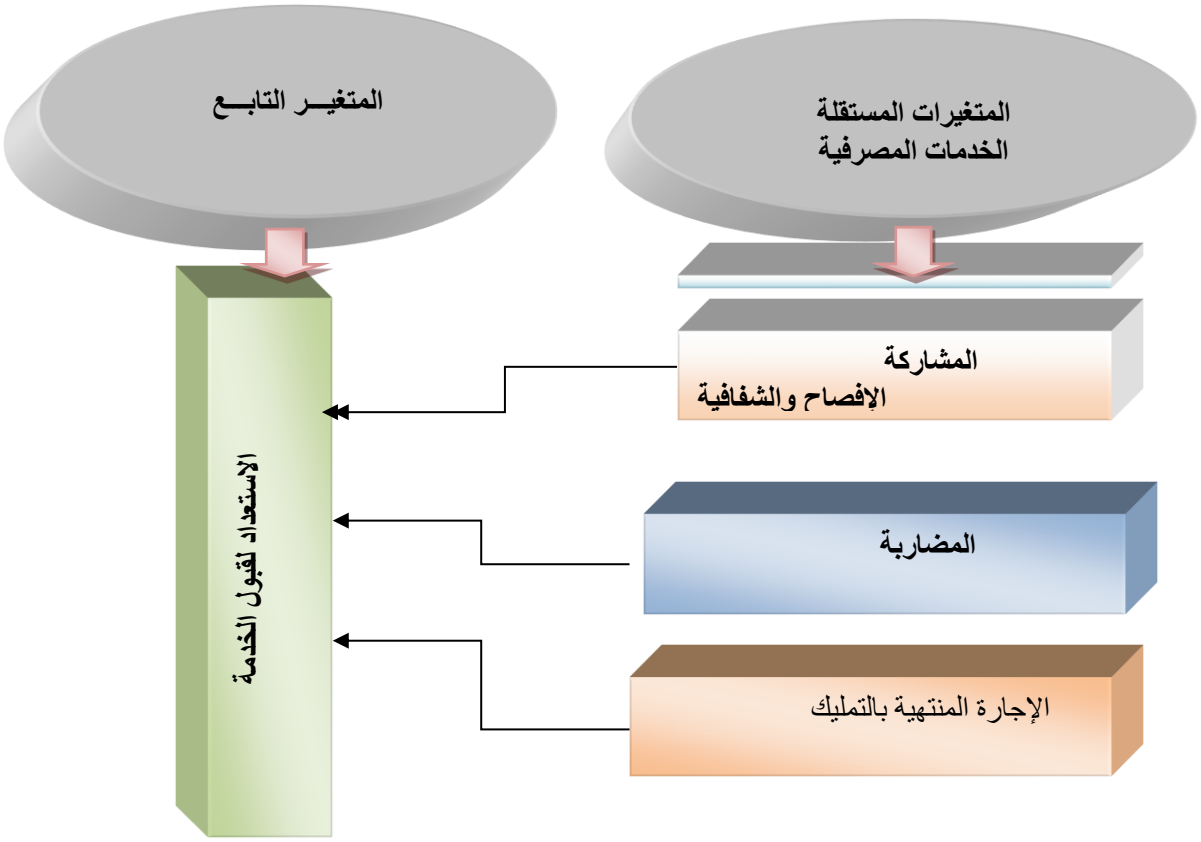

نموذج الدراسة: تصميم الباحث اعتمادا على عدد من الدراسات السابقة.

2. الجانب العملي للدراسة Research Process:

1.2 مجتمع وعينة البحث Research Sampling:

تمثل مجتمع الدراسة في رجال الأعمال وأصحاب الشركات الخاصة في ليبيا، وقد اختيرت عينة من الشركات الخاصة متوسطة الحجم ورجال الأعمال بمدينة طرابلس كعينة للدراسة، كونها عاصمة الدولة والمدينة الأكثر جذباً لرجال الأعمال وأصحاب الشركات المتوسطة في ليبيا، وبالتالي قابلية وواقعية تعميم نتائج الدراسة.

2.2 المقاييس والاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات:

1. التكرارات النسبية المئوية: يستخدم بشكل أساسي في التحليل الوصفي للبيانات المتحصل عليها، وتفيد الباحث في الحكم على خدمات الصيرفة من حيث قبولها من عدمه وفق درجات البدائل المغلقة المعدة من قبل الباحث.
2. اختبار كرونباخ ألفا: يبين مدى ثبات إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان.
3. تحليل الانحدار البسيط: يستخدم بغرض معرفة درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.
4. تحليل الانحدار المتعدد: يستخدم بغرض معرفة درجة تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع.
5. معامل بيرسون للارتباط: يستخدم في معرفة نوع ودرجة العلاقة بين المتغيرين.
6. معامل التحديد: يستخدم في تحديد درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

3.2 اختبارات صدق الأداة وثباتها واتساق عباراتها

يقصد بصدق الأداة، قدرة الإستبانة على قياس المتغيرات التي وضعت لقياسها، كما يقصد بالصدق شمولية قائمة الإستبانة لكل العناصر أو الفقرات التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى بشكل يجعل من خصائصها البساطة، وسهولة الفهم. أما ثبات الأداة فيعني إمكانية الحصول على نفس النتائج في حالة تكرار الدراسة في ظروف متشابهة وباستخدام الأداة نفسها. أما اتساقها فيقصد به مدى علاقة كل عبارة من العبارات بالبعد او المقياس الذي تنتمي له.

4.2 الصدق الظاهري (صدق المحكمين)

عملت هذه الدراسة على تبني عدداً من الإجراءات للتأكد من صلاحية الإستبانة وجودتها للغرض الذي أُعدت من أجله، وذلك بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في المجال المتعلق بالبحث، من أجل إبداء الرأي وتقديم المشورة حول مدى مصداقية وصلاحية العبارات المضمنة للإستبانة وصياغتها، ومدى انتماءها للمتغيرات التي تغطيها الإستبانة.

5.2 ثبات الإستبانة واتساقها:

بهدف التحقق من ثبات الإستبانة من خلال استخدام اختبار معامل ألفا كرونباخ (**Cronbach's Alpha Coefficient**) لقياس درجة الثقة والاتساق تم الأخذ باختبار الجدر ألتربيعي للمعامل، فكانت النتائج كما هي في الجدول (1):

جدول رقم (1) نتائج التبات للإستبانة

الاستمارة	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الاتساق	القرار
	21	**0.856**	**0.925**	**تابت**

يتضح من خلال الجدول (1) أن معامل ألفا كرونباخ للدرجة الكلية للمحاور كان أكبر من القيمة المفترضة (0.70)، عليه فإن الباحث قد تأكد من صدق وثبات الإستبانة وصلاحيتها للتحليل والإجابة على أسئلة الدراسة ومن تم الوصول للنتائج المطلوبة.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

تم تحديد اتجاه العبارات وفقاً لمقياس ليكرث الخماسي ikert Scale Five-point، بحيث أعطي البديل (اعترض بشدة=1)، والبديل (لا أوافق=2)، والبديل (محايد=3)، أما البديل (موافق=4)، أخيرا البديل (أوافق بقوة=5). هنا سيعتمد الباحث في الحكم على تواجد الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال التكرارات النسبية المئوية للبدائل، بحيث إذا كانت نسبة البديل (محايد) تفوق 50%، عندها تكون الإجابة حول العبارة والمحور بالحياد. أما إن كان مجموع نسبتي (أوافق بقوة، وافق) أكبر من 50%، عندها تكون الإجابة حول العبارة والمحور بالموافقة، بينما إذا كان مجموع نسبتي (اعترض بشدة، لا أوافق) أكبر من 50%، عندها تكون الإجابة حول العبارة والمحور بعدم الموافقة.

قام الباحث بتقسيم البيانات المجمعة عند تحليلها إلى قسمين على النحو التالي:

القسم الأول للإستبانة: وفي هذا القسم تم التعرف على خصائص مجتمع الدراسة من خلال جمع البيانات المتعلقة بالعوامل الديموغرافية (العمر، الجنس، المؤهل العلمي، نشاط الشركة، رأس المال) من خلال:

الجدول رقم(2): نتائج تحليل الجزء الديموغرافي للإستبانة

البيانات الديموغرافية		النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	98.4
	أنثى	1.6
العمر	من 21 إلي 34 سنة	24.6
	من 35 إلي 54 سنة	49.2
	من 55 سنة فأكثر	26.2
المؤهل العلمي	الشهادة الثانوية أو ما يعادلها	29.5
	دبلوم عالي & بكالوريوس	60.7
	ماجستير & دكتوراه	9.8
نشاط الشركة	استيراد وتصدير	39.3
	شركة عقارية	16.4
	شركة خدمات	21.3
	شركة فندقية	1.6
	شركة صناعية	16.4
	شركات اخرى	4.9
رأس المال	نصف مليون دينار	21.3
	مليون دينار	27.9
	خمسة ملايين دينار	29.5
	عشرة ملايين دينار	18.0
	عشرون مليون دينار	1.6
	أكثر من خمسة وعشرون مليون دينار	1.6

يتضح من خلال الجدول (2) أن كل 98.4% من عناصر المجتمع محل البحث ذكور قد يكون ذلك راجع لطبيعة مجتمع البحث حيث يغلب الطابع الذكوري على مجال تملك الشركات كما أن 75.4% من المستهدفين أعمارهم من 35 سنة فأكثر، 60.7% مؤهلاتهم جامعية وان 39.3% من نشاط الشركات يكمن في الاستيراد والتصدير، برأس مال خمسة ملايين دينار.

القسم الثاني: تم في هذا القسم تحليل وقياس الفقرات الواردة بالإستبانة، والتي تهدف إلى التحقيق من أهداف الدراسة وإثبات فرضياتها، وقبل الشروع في اختبار الفرضيات تم قياس مدى موافقة رجال الأعمال والمستثمرين على خدمات الصيرفة الإسلامية كبديل تمويل مناسب لهم، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما مستوى موافقة رجال الأعمال على قبول صيغة المشاركة كبديل مصرفي؟

لمعرفة مستوى موافقة رجال الأعمال على قبول صيغة المشاركة كبديل مصرفي، قام الباحث بإيجاد التكرارات النسبية المئوية لكل بديل حول كل عبارة من عبارات صيغة المشاركة، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (3):

جدول رقم (3) نتائج التكرارات المئوية لمستوى موافقة رجال الأعمال على قبول صيغة المشاركة كبديل مصرفي

العبارة	نسبة البدائل %					القرار حولها
	اعترض بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بقوة	
لا توجد ممانعة لدينا من دخولنا بالمشاركة مع المصارف في الربح والخسارة في حالة تمويلنا بالمشاركة	11.5	24.6	23.0	23.0	18.0	موافقة بنسبة 41.0
نتشارك مع المصارف في عملياتنا التجارية والاستثمارية أفضل من القروض المصرفية	9.8	19.7	26.2	27.9	16.4	موافقة بنسبة 44.3
التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة مع المصارف في مشاريع اقتصادية اقل تكلفة من القروض المصرفية	6.6	19.7	24.6	24.6	24.6	موافقة بنسبة 49.2
المشاركة كخدمة مصرفية إسلامية لها أفضلية لدينا من التمويل بالقروض والتسهيلات	8.2	16.4	16.4	37.7	21.3	موافقة بنسبة 59.0
نفضل أن نشارك المصارف الربح وتحملها معنى الخسارة في المشروعات التي نتعاون فيها عن دفع الفوائد	8.2	23.0	11.5	37.7	19.7	موافقة بنسبة 57.4
الدرجة الكلية	**8.9**	**20.7**	**20.3**	**30.2**	**20.0**	موافقة بنسبة 50.2

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (3) حصول كل العبارات على تكرارات بنسب مؤوية معبرة على الموافقة وفق مدى النسب المئوية المعدة من الباحث، الأمر الذي يشير إلى أن المشاركين يوافقون على جميع العبارات، ما يفسر بموافقة رجال الأعمال والمستثمرين على قبولهم بصيغة المشاركة كبديل تمويلي لمشروعاتهم عن القروض المصرفية الربويه، أي أن صيغة المشاركة كخدمة مصرفية إسلامية تتمتع بالأفضلية مقارنتاً بالتمويل بالقروض والتسهيلات وما يترتب عليها من فوائد، واستناداً على ذلك واعتمادا على القيمة التكرارية

للنسبة المئوية لصيغة التمويل بالمشاركة (50.2%)، يمكن القول بموافقة رجال الأعمال والمستثمرين على قبول صيغة المشاركة كبديل مصرفي إسلامي.

- ما مستوى موافقة رجال الأعمال على قبول صيغة المضاربة كبديل مصرفي؟

لمعرفة مستوى قبول رجال الأعمال للتعامل بصيغة المضاربة كبديل مصرفي، قام الباحث بإيجاد التكرارات النسبية المئوية لكل بديل حول كل عبارة من عبارات محور المضاربة، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (4):

جدول رقم (4) نتائج التكرارات المئوية لمستوى موافقة رجال الأعمال على قبول صيغة المضاربة كبديل مصرفي

العبارة	نسبة البدائل %					القرار حولها
	اعترض بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بقوة	
يمكن أن نقدم أموالنا الفائضة للمصارف لتضارب بها وتحمل نتائجها ربحاً وخسارة	8.2	37.7	13.1	26.2	14.8	رفض بنسبة 45.9
المضاربة بالأموال وسيلة مرغوب فيها لتنمية واستثمار أموالنا مع المصارف	8.2	37.7	13.1	26.2	14.8	رفض بنسبة 45.9
أفضل أن يضارب المصرف بأموالي وما يترتب عنها من ربح وخسارة على أن استثمرها بفوائد	27.9	18.0	14.8	23.0	16.4	رفض بنسبة 45.9
نعتبر المضاربة خدمة مصرفية إسلامية جيدة ونفضل التعامل بها في تعاملاتنا الاستثمارية	6.6	21.3	21.3	34.4	16.4	موافقة بنسبة 50.8
لمسنا عن قرب التأهيل والكفاءة لدى موظفي القسم المالي بالمصارف وهم قادرون على استثمار أموالنا.	4.9	16.4	27.9	34.4	16.4	موافقة بنسبة 50.8
الدرجة الكلية	**11.15**	**26.23**	**18.03**	**28.85**	**15.74**	موافقة بنسبة 44.6

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (4) حصول العبارات (1–3) على تكرارات بنسبة مؤوية معبرة على عدم الموافقة وفق مدى النسب المئوية المعدة من الباحث، الأمر الذي يشير إلى أن رجال الأعمال والمستثمرين يرفضون (أن يقدموا أموالهم الفائضة للمصارف لتضارب بها ويتحملون نتائجها ربحاً وخسارة، كون المضاربة بالأموال وسيلة مرغوب فيها لتنمية واستثمار أموالهم مع المصارف، أن يضارب المصرف بأموالهم وما يترتب عنها من ربح وخسارة على أن يستثمروها بفوائد)، أما العبارتين (4، 5) فقد كانت التكرارات بنسبها المؤوية معبرة على الموافقة هي الأعلى، الأمر الذي يشير إلى أن رجال الأعمال والمستثمرين يوافقون على (اعتبار المضاربة خدمة مصرفية إسلامية جيدة وتفضيل التعامل بها في التعاملات الاستثمارية، تمتع موظفي القسم المالي بالمصارف بالتأهيل والكفاءة والمقدرة على استثمار الأموال) من كل ما سبق وبالنظر لقيمة التكرار النسبي المئوي

لمحور صيغة المضاربة (44.6%)، يمكن القول بموافقة رجال الأعمال والمستثمرين على قبول صيغة المضاربة كبديل مصرفي إسلامي.

- ما مستوى موافقة رجال الأعمال على قبول صيغة الإجارة كبديل مصرفي؟

لمعرفة مستوى موافقة رجال الأعمال على قبول صيغة الإجارة كبديل مصرفي، قام الباحث بإيجاد تكرارات النسبة المئوية لكل بديل حول كل عبارة من عبارات محور صيغة الإجارة، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (5):

جدول رقم (5) نتائج التكرارات المئوية لمستوى موافقة رجال الأعمال على قبول صيغة الإجارة كبديل مصرفي

العبارة	نسبة البدائل %					القرار حولها
	اعترض بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بقوة	
الحصول على فرصة لاستئجار المعدات وأدوات العملية التشغيلية خطوة مرحب بها لدى رجال الأعمال الليبيين	6.6	16.4	11.5	42.6	23.0	موافقة بنسبة 65.6
استئجار أصول وأدوات التشغيل تمثل فرصة دعم لرجال الأعمال وخصوصاً دوي رأس المال المحدود	1.6	9.8	9.8	44.3	34.4	موافقة بنسبة 78.7
الإجارة أداة تمويل إسلامي مقبولة لدينا	0.0	9.8	8.2	55.7	26.2	موافقة بنسبة 82.0
نحن نتطلع لوجود خدمات التأجير وفقاً للشريعة الإسلامية في مصارفنا الليبية	0.0	8.2	6.6	55.7	29.5	موافقة بنسبة 85.2
لا نعرف خدمة الإجارة المصرفية نظراً لنقص المعلومات حول طبيعتها	4.9	9.8	13.1	54.1	18.0	موافقة بنسبة 72.1
الدرجة الكلية	**2.6**	**10.8**	**9.8**	**50.5**	**26.2**	موافقة بنسبة 76.7

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (5) حصول كل العبارات على تكرارات بنسبة مؤوية معبرة على الموافقة وفق مدى النسب المئوية المعدة من الباحث، الأمر الذي يشير إلى أن رجال الأعمال والمستثمرين يوافقون على (كون الحصول على فرصة لاستئجار المعدات وأدوات العملية التشغيلية خطوة مرحب بها من قبلهم ، وكذلك أن استئجار أصول وأدوات التشغيل تمثل فرصة دعم لهم وخصوصاً لدوي رأس المال المحدود منهم، إن الإجارة أداة تمويل إسلامية مقبولة من قبلهم، ووجود خدمات التأجير وفقاً للشريعة الإسلامية في المصارف الليبية، نقص المعلومات لديهم حول خدمة الإجارة المصرفية المقدمة من المصارف وطبيعة عملها)، من كل ما سبق وبالنظر لقيمة تكرارات النسب المئوية لمحور صيغة الإجارة (76.7%)، يمكن القول بموافقة رجال الأعمال والمستثمرين على قبول صيغة الإجارة كبديل مصرفي إسلامي مقبول لديهم.

- **الفرضية الرئيسية:** " هناك علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين توليفة خدمات الصيرفة الإسلامية واستعداد رجال الأعمال والمستثمرين لتبني وقبول هذه الخدمات بديلاً للخدمات التقليدية ".

لكي نصل لنتيجة حول هذه الفرضية، تم تقسيمها الي ثلاث فرضيات فرعية كانت على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى: " هناك علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين خدمة المشاركة كبديل مصرفي إسلامي مقبول لدى رجال الأعمال والمستثمرين الليبيين".

لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين خدمة المشاركة كبديل مصرفي إسلامي وقبول رجال الأعمال والمستثمرين الليبيين لها أم لا، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لبناء نموذج انحدار الاستعداد لقبول الخدمة (Y) على خدمة المشاركة (X_1)، فكانت على الصورة التالية:

$$Y = 3.00 + 0.195X_1$$

لمعرفة معنوية النموذج، ومعنوية معلمتي الانحدار، ومن تم تحديد نسبة تأثير خدمة المشاركة على الاستعداد لقبول الخدمة من قبل رجال الأعمال، تم استخدام تحليل التباين، معامل بيرسون للارتباط، ومعامل التحديد على التوالي، فكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول (6):

جدول (6) نتائج تحليل الفرضية الفرعية الأولى

الاستعداد لقبول الخدمة	أدوات الاختبار							القرار
	$R-$ معامل الارتباط	R^2- معامل التحديد	معلمتي الانحدار		$t-$ المحسوبة	P– value	$F-$ المحسوبة	P– value	
	0.303	0.092	β_0	3.00	10.889	0.000	5.968	0.018	النموذج معنوي
			β_1	0.195	2.443	0.018			

من خلال الجدول (7)، نلاحظ أن قيمة (p–value) لنموذج انحدار الاستعداد لقبول الخدمة على خدمة المشاركة اقل من $(\alpha = 0.05)$، مما يعني أن النموذج معنوي إحصائيا، كذلك (p–value) لمعلمتي الانحدار كان أقل من $(\alpha = 0.05)$، مما يدل على دلالة العلاقة السببية بين خدمة المشاركة والاستعداد لقبول الخدمة، كذلك ومن خلال معامل التحديد R^2 لمتغير صيغة المشاركة كبديل مصرفي إسلامي استطاع أن يفسر ما قيمته 0.092 من التغيرات الحاصلة في قبول رجال الأعمال الليبيين لهذه الخدمة ، والبقية تعزى لعوامل أخرى منها الخطأ العشوائي، وبالنظر لمعامل بيرسون للارتباط R=0.303 نلاحظ وجود علاقة طردية ضعيفة بين خدمة المشاركة والاستعداد لقبولها.

عليه، يمكن القول بوجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين خدمة المشاركة كبديل مصرفي أسلامي وقبول رجال الأعمال والمستثمرين الليبيين لها (قبول الفرضية الفرعية الأولى).

الفرضية الفرعية الثانية: " هناك علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين خدمة المضاربة كبديل مصرفي إسلامي وقبول رجال الأعمال والمستثمرين الليبيين لها "

لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين خدمة المضاربة كبديل مصرفي إسلامي وقبول رجال الأعمال والمستثمرين الليبيين لها أم لا، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لبناء نموذج انحدار الاستعداد لقبول الخدمة (Y) على خدمة المضاربة (X_2)، فكانت على الصورة التالية:

$$Y = 2.767 + 0.290X_2$$

لمعرفة معنوية النموذج، ومعنوية معلمتي الانحدار، ومن تم تحديد نسبة تأثير خدمة المضاربة على الاستعداد لقبول الخدمة من قبل رجال الأعمال، تم استخدام تحليل التباين، معامل بيرسون للارتباط، ومعامل التحديد على التوالي، فكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول (7):

جدول (7) نتائج تحليل الفرضية الفرعية الثانية

	أدوات الاختبار								القرار
الاستعداد لقبول الخدمة	$-R$ معامل الارتباط	$-R^2$ معامل التحديد	معلمتي الانحدار		$t-$ المحسوبة	P- value	$F-$ المحسوبة	P- value	
	0.492	0.242	2.767	β_0	12.932	0.000	18.855	0.000	النموذج معنوي
			0.290	β_1	4.342	0.000			

من خلال الجدول (7)، نلاحظ أن قيمة (p–value) لنموذج انحدار الاستعداد لقبول الخدمة على خدمة المضاربة اقل من $(\alpha = 0.05)$، مما يعني أن النموذج معنوي إحصائيا، كذلك (p–value) لمعلمتي الانحدار كان أقل من $(\boldsymbol{\alpha = 0.05})$، مما يدل على دلالة العلاقة السببية بين خدمة المضاربة والاستعداد لقبول الخدمة. أيضا، ومن خلال النظر لمعامل التحديد R^2 يتبين أن خدمة المضاربة كبديل مصرفي إسلامي استطاع أن يفسر ما قيمته 0.242 من التغيرات الحاصلة بقبول رجال الأعمال الليبيين لهذه الصيغة ، والبقية تعزى لعوامل أخرى منها الخطأ العشوائي، كذلك ومن خلال معامل بيرسون للارتباط R=0.492 نلاحظ وجود علاقة طردية جيده بين خدمة المضاربة والاستعداد لقبولها من قبل رجال الأعمال وأصحاب الشركات.

عليه، يمكن القول بوجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين خدمة المضاربة كبديل مصرفي إسلامي وقبول رجال الأعمال والمستثمرين الليبيين لها، (ولهدا نقبل الفرضية الفرعية الثانية).

الفرضية الفرعية الثالثة: " هناك علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين خدمة الإجارة كبديل مصرفي إسلامي وقبول رجال الأعمال والمستثمرين الليبيين لها "

لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين خدمة الإجارة كبديل مصرفي إسلامي وقبول رجال الأعمال والمستثمرين الليبيين لها أم لا، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لبناء نموذج انحدار الاستعداد لقبول الخدمة (Y) على خدمة الإجارة (X_3)، فكانت على الصورة التالية:

$$Y = 2.877 + 0.199X_3$$

وذلك لمعرفة معنوية النموذج، ومعنوية معلمتي الانحدار، ومن تم تحديد نسبة تأثير خدمة الإجارة على الاستعداد لقبول الخدمة من قبل رجال الأعمال، تم استخدام تحليل التباين، معامل بيرسون للارتباط، ومعامل التحديد على التوالي، فكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول (8):

جدول (8) نتائج تحليل الفرضية الفرعية الثالثة

	أدوات الاختبار							القرار
الاستعداد لقبول الخدمة	R – معامل الارتباط	R^2 – معامل التحديد	معلمتي الانحدار		t – المحسوبة	P–value	F – المحسوبة	P–value	
	0.216	0.047	2.887	β_0	6.255	0.000	2.887	0.095	النموذج غير معنوي
			0.199	β_1	1.699	1.699			

من خلال الجدول (8)، نلاحظ أن قيمة (p–value) لنموذج انحدار الاستعداد لقبول الخدمة على خدمة الإجارة اكبر من $(\alpha = 0.05)$، مما يعني أن النموذج غير معنوي إحصائيا، مما يدل على عدم دلالة العلاقة السببية بين خدمة الإجارة والاستعداد لقبول الخدمة من قبل رجال الأعمال وأصحاب الشركات.

عليه، يمكن القول بعدم وجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين خدمة الإجارة كبديل_مصرفي إسلامي وقبول رجال الأعمال والمستثمرين الليبيين لها (لدى يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة).

من خلال نتائج الفرضيات الفرعية الثلاثة أعلاه، وبواسطة استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لنموذج انحدار لقياس مدى الاستعداد لقبول الخدمة (Y) على توليفة الخدمات المصرفية الإسلامية (المشاركة، المضارة، الإجارة) مجتمعة، فكانت على الصورة التالية:

$$Y = 2.877 + 0.199X_3$$

هدا ولمعرفة معنوية النموذج، ومعنوية معلمات الانحدار، ومن تم تحديد نسبة تأثير توليفة الخدمات المصرفية الإسلامية (المشاركة، المضارة، الإجارة) مجتمعة على الاستعداد لقبول التوليفة من قبل رجال الأعمال، تم

استخدام تحليل التباين، معامل بيرسون للارتباط، ومعامل التحديد على التوالي، فكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول (9):

جدول (8) نتائج تحليل الفرضية الفرعية الرئيسية

	أدوات الاختبار								القرار
	R – معامل الارتباط	R^2 – معامل التحديد	معلمتي الانحدار		t – المحسوبة	P–value	F – المحسوبة	P–value	
الاستعداد لقبول الخدمة	0.496	0.246	2.589	β_0	6.035	0.000	6.201	0.001	النموذج معنوي
			−0.015	β_1	−0.155	0.877			
			0.286	β_2	3.272	0.002			
			0.062	β_3	0.540	0.591			

من خلال الجدول (9)، نلاحظ أن قيمة (p–value) لنموذج انحدار الاستعداد لقبول الخدمة على توليفة الخدمات المصرفية الإسلامية (المشاركة، المضاربة، الإجارة) مجتمعة اقل من $(\alpha = 0.05)$، مما يعني أن النموذج معنوي إحصائيا، كذلك (p–value) لمعلمة خدمة المضاربة كان أقل من $(\alpha = 0.05)$، آما معلمات (المشاركة والإجارة) فقد كانت (p–value) لهما كان اكبر من $(\alpha = 0.05)$، مما يدل على دلالة العلاقة السببية بين الخدمات المصرفية الإسلامية المتمثلة في خدمة المضاربة في ظل وجود (المشاركة، الإجارة) والاستعداد لقبول الخدمة، ومن خلال النظر لمعامل التحديد R^2 يتبين أن الخدمات المصرفية الإسلامية المتمثلة في خدمة المضاربة استطاع أن يفسر ما قيمته 0.25 من التغيرات الحاصلة في قبول رجال الأعمال الليبيين لهذه الخدمة ، والبقية تعزى لعوامل أخرى منها الخطأ العشوائي، أما بالنسبة لمعامل بيرسون للارتباط R=0.50 نلاحظ وجود علاقة طردية جيده بين الخدمات المصرفية الإسلامية المتمثلة في خدمة المضاربة والاستعداد لقبولها.

عليه، يمكن القول بوجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين الخدمات المصرفية الإسلامية المتمثلة في خدمة المضاربة في ظل وجود (المشاركة، الإجارة) وقبول رجال الأعمال والمستثمرين الليبيين لها (ما يعني قبول الفرضية الرئيسية للدراسة).

1. نتائج وتوصيات الدراسة: Conclusions and Recommendations

في هذا الجزء من الورقة البحثية تم عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، مع تقديم عدد من التوصيات بناءً عليها:

نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

1 – أظهرت نتائج تحليل الانحدار للفرضية الفرعية الأولى معنوية النموذج ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خدمة المشاركة كصيغة للتمويل الإسلامي واستعداد رجال الأعمال والمستثمرين في ليبيا لقبول الخدمة والتعامل بها.

2 – كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي إمكانية قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تقول بوجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين صيغة المضاربة كبديل مصرفي إسلامي ومدى استعداد رجال الأعمال وأصحاب الشركات في ليبيا لقبول هدا البديل.

3 – أما عن صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك فقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود علاقة بين هذه الخدمة وبين استعداد أصحاب الشركات ورجال الأعمال لقبولها، والذي قد يعزى الي ضعف الحملات الترويجية للمصارف الإسلامية للتعريف بخدماتها الجديدة بالسوق المصرفي الليبي.

4 – أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس مدى قبول توليفة بدائل خدمات الصيرفة الإسلامية (مشاركة، مضاربة، الإجارة) ومدى استعداد المستثمرين ورجال الأعمال لقبولها، معنوية النموذج عند مستوى (0.001) مع وجود علاقة طردية جيدة بينهما.

توصيات الدراسة:

تقدم هذه الدراسة جملة من التوصيات موجهة للقائمين على تصميم وترويج خدمات الصيرفة الإسلامية بالمصارف الإسلامية الليبية بما يساهم في تعزيز مستوى الخدمات المقدمة لشريحة مهمة من زبائن السوق المصرفي في ليبيا نوجزها في الأتي:

1 – توجيه المصارف الإسلامية باتجاه تقديم بدائل تمويلية متنوعة تلبي احتياجات شرائح مختلفة من رجال الأعمال وأصحاب الشركات في ليبيا.

2 – تفعيل ودعم المؤسسات الحكومية التي تلعب دور الضامن بين المؤسسات المصرفية وأصحاب الشركات والمستثمرين كصندوق التحول للإنتاج والبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وكذلك حاضنات الأعمال لما لها من دور في توفير الضمانات وتعزيز فرص الحصول على التمويلات المطلوبة.

3 – التواصل مع المؤسسات التشريعية للدولة لإصدار قوانين توفر المرونة المناسبة لدعم وتمويل المستثمرين ورجال الأعمال في ليبيا مع ضمان حق المؤسسات المصرفية في استرداد قيم تمويلاتها مع الأرباح.

4 – ضرورة قيام المصارف الإسلامية العاملة بالسوق المصرفي الليبي بالتوسع في الحملات الترويجية والندوات والمؤتمرات العلمية للتعريف بالخدمات المصرفية الإسلامية التي لازال يكتنفها الغموض وضعف المعرفة بها بالنسبة لرجال الأعمال وأصحاب الشركات في ليبيا.

المصادر والمراجع

1 – أبو الهيجاء، إلياس عبدالله، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية: دراسة حالة الأردن، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، أربد – الأردن، 2007.

2 – أبوراوي، رمضان، دور المصارف التجارية في توفير التمويل الازم لتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة بمدينة مصراتة، كلية العلوم التقنية مصراتة، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد: 19، أغسطس، 2022.

3 – أوصيله، سميره & عقيل، جمعة، أثر معوقات التمويل على الأداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا: من وجهة نظر النوافذ الإسلامية للمصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد السادس عشر، ديسمبر، 2020.

4 – الدباغ، زياد جلال، صكوك الإستصناع ودورها في التمويل العقاري الفلسطيني، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، العدد الثاني، ابريل– 2015.

5 – الدعاش، وآخرون، دور المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية/ م. 14 . العدد الثاني، 2014.

6 – لدرع، خديجة، التمويل بالإجارة كأداة متميزة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مركز البصيره للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 25، ديسمبر، 2014.

7 – طاشكندي، محددات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة من 2005 – 2016 : نموذج السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2016.

8 – عبدالكافي، أشرف ،وآخرون، دور المصارف التجارية الليبية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية على المصارف التجارية في مدينة سرت، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد السادس، العدد الثاني، أبريل، 2023.

9 – داريه، دور صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الأردن، رسالة ماجستير أكاديمي، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أدرار، الجزائر،2019.

10 – نور الدين، أبوبكر واخرون، تجربة ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، مؤتمر علمي بعنوان المشروعات الصغرى والمتوسطة: الفرص والتحديات، كلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة سبها، 2017.